الأمن الاقتصادي كآلية لتحقيق الأمن الإنساني - دراسة نظرية -

Economic Security as a mechanism to achieve Human Security - Theoritical Study -

بواشري رفيق
BOUACHRI Rafik
جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، rafik31s@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 25 /2025/11 تاريخ القبول: 07 /2025/12 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمن الاقتصادي في جانبه النظري والبحث عن وسائل تحقيقه للأمن الإنساني خاصة بعد أن أصبح الإنسان منذ سنة 1993 محور اهتمام الدول والمنظمات والمجتمع الدوليين، إذ تم إرساء مبدأ تغليب الإنسان على الدولة من خلال إلزامية حقوق الإنسان وعالميتها وعدم قابليتها للتجزئة.

فدراستنا هذه تهتم بالإنسان من خلال متطلباته وحقوقه الاقتصادية والتي لا يمكن تجزئتها أو فصلها عن باقي حقوقه المرتبطة بإنسانيته، فالأمن الاقتصادي والأمن الإنساني لا يمكن فصلهما أو تحقيق أحدهما دون الآخر، ولتبيان ذلك، قمنا في بحثنا النظري هذا تحديد مفاهيم الأمن الاقتصادي مع تحديد مقوماته وعناصر إرسائه ثم قمنا بتوضيح أهمية الأمن الاقتصادي وأهدافه مع ربطها بالإنسان وأمنه، وفي الأخير تطرقنا إلى وسائل تحقيق الأمن الاقتصادي بعد توضيحنا لأهم التحديات والمعوقات.

كلمات مفتاحية: أمن، أمن اقتصادي، أمن إنساني.

تصنيفات JEL : F5, H56, I31, K38, O15

Abstract:

The objective of this study is to focus on Economic Security theoretically and search the means of achieving human security, notably that the human has become since the 1993 a central concern for states, international organizations, and the global community. The principle of prioritizing the human above the state was founded through obligation of human rights, its: universality, indivisibility.

Our study cares about human via his economic needs and rights, which cannot be divided or separated from his other own rights. Economic Security and Human Security cannot be separated, neither can exist independently. To illustrate, our theoretical research defines the concepts of economic security and determine their foundations and key components. We then clarify significance and targets of economic security with its connection to human and its security. Finally, we address the mechanisms for achieving economic security after clarification of the major challenges and obstacles.

Keywords: Security; Economic Security; Human Security.

JEL Classification Codes: F5, H56, I31, K38, O15

المؤلف المرسل: بواشري رفيق، الإيميل: rafik31s@hotmail.com

1.مقدمة:

توجد علاقة قوية ذات طابع تبادلي بين متطلبات الأمن الاقتصادي وتحقيق الأمن الإنساني، فهي علاقة تضمن استدامة واستمرار كل منهما، إذ يرتكز الأمن الاقتصادي على توفير حاجيات البشر والتي تتميز بالتزايد مع تزايد التعداد السكاني خاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، فالنمو الاقتصادي يقوم أساسا على استغلال الموارد المتوفرة عن طريق عمليات اقتصادية مختلفة سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى الاستهلاك، لذلك يُعد تجسيد النمو الاقتصادي من أهم الضمانات التي تكفل تحقيق أمن إنساني فعلي (نجاتي، 2014، صفحة 5).

في هذا المجال، يستند النمو الاقتصادي إلى تطور عدة نظريات في هذا النطاق ابتداءا من النموذج النيوكلاسيكي للنمو، والذي ارتكز في البداية على النمو في الدول المتقدمة بالخصوص، سيما الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان يقوم على الاستمرار في نمو دخل الفرد بشكل منتظم (زحلان و وآخرون، 2013، صفحة 26).

ذلك أن الأمن الاقتصادي يعتبر أهم ركائز الأمن الإنساني، وذلك للأهمية الكبيرة للعوامل الاقتصادية في شتى جوانب الحياة، إذ لا يمكن تحقيق تنمية بشرية سواء على المستوى الصحي أو الغذائي أو التعليمي إلا بتوفر اقتصاد قوي وسليم، فمتغيرات الوقت الراهن جعلت أبعاد الاستقرار الاقتصادي تتباين وتختلف عما كانت عليه سابقا، خاصة في ظل تبلور فكرة عولمة الاقتصاد أين ارتبطت اقتصاديات الدول فيما بينها وفي عدة مجالات، الأمر الذي يترتب عنه تأثر اقتصاد الدولة في حالة تضرر أو أي إشكال يمس اقتصاد دول أخرى، لذلك صار لزاما اعتماد الأمن الاقتصادي على عدة تدابير إجرائية تهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي من التهديدات التي اجرت عن العولمة الاقتصادية وذلك بالسعي لتحقيق استقرار اقتصادي على المستويين المحلي والعالمي لأن أي خلل يصيب استقرار الأمن الاقتصادي يؤثر بشكل سلبي على الأمن الإنساني وهو ما ينعكس مباشرة على البشر بأثرين هامين ألا وهما الفقر والبطالة. ذلك أن عجز الإنسان عن تلبية حاجياته الأساسية أو صعوبة تحقيق ذلك يعتبر من التهديدات الشديدة الخطورة التي تمس أمنه الاقتصادي وبالتالي أمنه الإنساني، فعدم استقرار الأمن الاقتصادي يؤثر على كافة الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني خاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي وحتى الأمن البيئي.

إن عدم استقرار الأمن الاقتصادي يعتبر من التهديدات الداخلية الخطيرة التي تواجه تكريس فعال للأمن الإنساني، ذلك أن تدهور الاقتصاد يؤثر مباشرة على أمن الإنسان في مختلف جوانب حياته، لذلك يثور إشكال حول **كيفية تكريس أمني اقتصادي كآلية فعالة لتحقيق الأمن الإنساني؟**

بعبارة أخرى، **كيف يمكن للأمن الاقتصادي أن يشكل آلية فعالة لتحقيق الأمن الإنساني كمفهوم أكثر شمولية وحداثة في الوقت الراهن؟**

من أجل التوصل للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا أن نقدم الفرضيات التالية:

- لا يمكن تحقيق أمن إنساني بدون أمن اقتصادي.
- تحقيق الأمن الاقتصادي من مسؤولية الدولة دون تدخل أو اهتمام من المجتمع الدولي.
- الأمن الاقتصادي يهتم فقط بالماديات الحالية دون النظر إلى المستقبل.
- الأمن الاقتصادي يسعى إلى تحقيق الأمن الإنساني دون النظر إلى الأبعاد الأخرى التي تكون مفهوم الأمن الإنساني.

تتجلى أهمية البحث وأهميته من أهمية الأمن الإنساني والاقتصادي وانعكاساتهما على حياة الإنسان واستقرار الدول والمجتمعات على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

فاهتمام الباحثين والمهنيين والدول وحتى المنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية بمواضيع الأمن والأمن الإنساني والاقتصادي ألهم حرصنا على تناول هذه الدراسة بعد أن أصبح الإنسان محور تركيز المجتمع الدولي، فأصبحنا نشاهد تدخل بعض الدول في دول أخرى باسم إرساء حق من حقوق الإنسان وهذا بالنظر إلى أن تكريس حق الإنسان على المستوى الاقتصادي لم يعد فقط من مسؤولية الدولة التي يعيش فيها، بل تعدى ذلك إلى المستوى الدولي.

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى من خلال تأثير مفاهيمها علينا كبشر من خلال المخاطر التي تواجه الإنسانية وضرورة دراسة سبل مجابهتها وتذليل أو القضاء على أخطارها من خلال وضع اقتراحات ترمي إلى استدامة تحقيق أمن اقتصادي يكفل للبشرية حياة كريمة مستقلة ومتحررة من الخوف والأخطار التي تواجهها.

من أجل الوصول إلى تحقيق نتائج هذا البحث، اتبعنا المنهج الوصفي الملائم لتناول نظريا ظاهرة الأمن الاقتصادي في ظل الأمن الإنساني من خلال تقديم مفاهيم، مقومات، عناصر إرساء الأمن الاقتصادي.

كما قمنا بتطبيق المنهج التحليلي من خلال تحليل أهمية وأهداف الأمن الاقتصادي وكيفية مجابهة تحديات وعراقيل تحقيقه.

2.مدخل عام لمقومات الأمن الاقتصادي كبعد للأمن الإنساني:

الأمن من الحتميات الجوهرية لوجود أي مجتمع واستقراره واستمراره، فالأمن في حياة الإنسان يعادل احتياجاته للغذاء والهواء والماء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من متطلبات الحياة، فالأمن من أهم ركائز استقرار حياة الإنسان وشعوره بالراحة وعدم القلق والخوف، لذلك تطور مفهوم الأمن وأصبح شاملا لكل جوانب حياة الإنسان بكل مجالاتها المختلفة ليصل إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يقوم على عدة أبعاد أهمها الأمن الاقتصادي (عطيه، 2015، صفحة 29).

1.2 المدلول المفاهيمي للأمن الاقتصادي:

تباينت تعاريف المؤلفين والفاعلين في هذا المجال من منظمات دولية وغيرهم للمدلول المعطى للأمن الاقتصادي، حيث توجد عدة تعاريف منها:

الأمن الاقتصادي يعني انعدام أي تهديد أو تدهور على المستوى الاقتصادي بما يضمن عدم المساس برفاهية الإنسان الاقتصادية.

إن تحقيق رفاهية الإنسان أصبح محور اهتمام المجتمع الدولي بعد أن تم تبني مفهوم الأمن الإنساني على أشمل نطاق وتطبيقه على مجالات العلاقات الاقتصادية تحقيقا لاستدامة الموارد والمداخيل والأمن والاستقرار بين البشر (Lartigue، 2011، صفحة 103).

كما عُرف الأمن الاقتصادي من قبل الأمم المتحدة بأنه ملكية الإنسان لجملة من الوسائل المادية التي تحقق استقرار حياته، ويدخل في هذا المقصود حيازة القدر الكافي من النقود من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وإشباعها خاصة ما ارتبط منها بالغذاء والسكن والصحة السليمة والتعليم الجيد المكفول للجميع.

من جهة أخرى، فلقد تم تعريف الأمن الاقتصادي من قبل اللجنة الدولية للأمن الاقتصادي باعتباره الحالة التي تكفل للأفراد والجماعات توفير حاجياتهم الأساسية وتمكنهم من تغطية مصاريفهم الضرورية بما يكفل كرامتهم وفي نذاق مستمر ومستدام.

ويدخل في مجال الاحتياجات الأساسية: الأكل وشرب الماء النقي والسكن وغيرها.

ضف إلى ذلك، فإن الأمن الاقتصادي أخذ تعريفا خاصا باعتباره بعدا للأمن الإنساني من خلال سعيه لتكريس كرامة الإنسان ورفاهيته عن طريق حماية متطلباته ومصالحه الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وذلك بتهيئة الظروف الدافعة

لتحسين الإنتاج وزيادته وتنويعه، مما ينعكس إيجابا على زيادة رأس المال، الأمر الذي يكفل للأفراد استقرار وتحسن في المستوى المعيشي وبالتالي تحقيق واقع اقتصادي مستقر وآمن (القمصان، 2022، الصفحات 102 - 103).

2.2 عناصر إرساء الأمن الاقتصادي:

يرتكز الأمن الاقتصادي على عدة عوامل وعناصر يمكن إدراجها كما يلي:

1.2.2 تأمين الغذاء:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم مقومات الأمن الاقتصادي، خاصة وأن تطورات التهديدات المرتبطة بالأمن الغذائي سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، أبرزت الانعكاسات الخطيرة للأمن الغذائي وتأثير ذلك على عدة جوانب حياتية للإنسان، خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك اتجهت أغلب دول العالم إلى الاهتمام بشكل كبير بأساليب وكيفيات توفير الغذاء باعتباره من أهم عناصر تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال تبنيها لسياسات ترمي إلى زيادة إنتاج الغذاء وحتى مضاعفته في بعض الحالات، والتوجه نحو زيادة الاستثمار في الصناعات الغذائية واستصلاح الأراضي الزراعية واستعمال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة من أجل توفير الاكتفاء الغذائي المحلي على الأقل (بكدي و حمدي باشا، 2016، صفحة 31).

لذلك عُرف الأمن الغذائي بأنه تمكن المجتمع من تحقيق الاحتياجات اللازمة من الغذاء لأعضائه بما يتماشى ومستويات الدخل المتحصل عليه، بالإضافة إلى كفالة ما يلزم من غذاء للأفراد غير القادرين على توفير الغذاء نظرا لانعدام المداخيل لديهم أو عدم كفايتها، على أن يتم توفير ذلك بعدة أساليب وبتنويعها سواء كانت تعتمد على إنتاج وطني أو حتى اللجوء إلى الاستيراد من أجل تلبية متطلبات الأفراد لارتباط ذلك بحياة الأفراد وبقائهم. فالغذاء بحد ذاته يعد بعدا اقتصاديا واجتماعيا يندرج ضمن جملة حقوق الإنسان، لذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر كضمان لتحقيق الأمن الاقتصادي والذي يساهم بدوره في استقرار الإنسان وأمنه (القمصان، 2022، الصفحات 106 - 107).

2.2.2 الحد من الفقر والبطالة وإرساء قواعد التأمين الاجتماعي والصحي:

يعتبر الحد من الفقر وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وكذا تكريس الوسائل الوقائية والعلاجية في المجال الصحي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي، فالفقر يعتبر من أخطر وأكبر المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات في الوقت الراهن، فتفشي الفقر وعودة الأمراض والأوبئة وما نتج عنه من تدني في مستويات التغذية، أثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخاصة الاقتصادي، لذلك تعتبر الاستراتيجيات الموضوعة للقضاء على الفقر والبطالة وتقليصها من أهم الركائز والدعائم التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي وتبعا لذلك الأمن الإنساني (القمصان، 2022، صفحة 108).

كما أمن توفير مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة من أهم الركائز التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي والتي تحد من خطر النزوح والهجرة، حيث أن الأفراد في الوقت الراهن ينزحون ويهاجرون حتى ولو يعرضون حياتهم لخطر الموت بحسب توافر الثروات أو انعدامها، وفي هذا قال عالم الاقتصاد الفرنسي **ألفرد سوفي Alfred Sauvy** أن الثروات تؤثر بشكل مباشر على الأفراد، ذلك أن الأفراد يرحلون حيث تتوفر الثروات (روابح، 2023، صفحة 120).

فالعمل من أهم أساليب تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وبه يتمكن الفرد من التحول من وضع الفقر والحاجة إلى وضع من الاستقرار الاقتصادي وكذا الاجتماعي، لذلك يعتبر المجتمع الذي ترتفع فيع نسبة البطالة مجتمع فقير تسوده حالات عدم استقرار تهدد أمن الإنسان على عدة مستويات خاصة تلك المرتبطة بالميدان الاجتماعي والصحي، حيث أن تدني مستويات المعيشة وتقلص فرص الشغل تؤدي إلى تراجع الحالة الاجتماعية والقدرة على الرعاية الصحية السليمة وما يترتب عن ذلك من

جهل وأمراض وأوبئة، لذلك وتحقيقا لأمن اقتصادي في إطار ترقية مفهوم الأمن الإنساني وتفعيله، يجب وضع عدة خطط واستراتيجيات من أجل دفع عجلة الاقتصاد في المجتمع خاصة بتطوير وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو تمويل أكثر للمشاريع الصغيرة والشبابية وفتح فرص العمل للخريجين من الجامعات والمعاهد، لتحقيق استقرار كافة الفئات سيما الصغيرة منها بما يسمح استغلال أمثل وأنجع للموارد والثروات الطبيعية في إطار العدالة وتكافؤ الفرص إرساءا لقواعد الأمن الإنساني وكذا تحقيقا لتنمية فعالة ومستدامة (القمصان، 2022، صفحة 109).

3.2.2 الحفاظ على النظام البيئي:

يعتبر الحفاظ على البيئة وعناصرها من أهم العناصر التي يتحقق بموجبها الأمن الاقتصادي في بعده الإنساني، ذلك أن المساس بالبيئة وبكل مكوناتها يؤثر مباشرة على غيره من الجوانب خاصة الاقتصادية منها، إضافة إلى انعكاسات ذلك على الأفراد وعلى الدول، لذلك أصبح من اللازم في الوقت الراهن وتحقيقا لأمن اقتصادي مستمر، المحافظة على النظام البيئي بكل ما يحتويه من كائنات سواء حية كانت أو غير حية (حسين، 2019، الصفحات 24 - 25).

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني علاقة تداخل وتبادل، إذ يمكن اعتبار الأمن الاقتصادي بمثابة مطلب يهدف لتحقيق الأمن الإنساني، لذلك يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني بصفة عامة خصوصا بعد انتشار عدة متغيرات على المستوى العالمي على رأسها ظاهرة العولمة وما ترتب عنها من انعكاسات أدت إلى تحول في المسار الاقتصادي بحيص أصبح هناك تخوف من عدم استقرار الأمن الاقتصادي للدولة المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة مع تخفيف القيود التجارية وفتح الأسواق وما خلفه من تغيرات في حركة رؤوس الأموال وتأثيرها على الاستثمار وعلى النمو الاقتصادي، إضافة إلى ظاهرة تغير المناخ وانعكاساتها على الإنتاج والاستهلاك وعلى المداخيل، وهو ما زاد خطره على الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ سنة 2008 والتي زادت من مخاطر تراجع مستويات الأمن الاقتصادي مما يشكل تهديدا للسلم ولأمن الإنسان (الرميمة، 2017، الصفحات 257 - 258).

3.2 أهمية الأمن الاقتصادي وأهدافه:

1.3.2 أهمية الأمن الاقتصادي:

لتحقيق الأمن الاقتصادي أهمية بالغة سيما مع تسارع المتغيرات والتحديات التي يعرفها العالم في الوقت الحالي، خاصة بالنسبة للدول ومجتمعاتها التي تعرف مشاكل متعلقة بزيادة معدلات البطالة وسوء التسيير والإدارة وكساد السلع وتضخمها بالإضافة إلى مشكلة الفقر وندرة الغذاء، لذا تتجلى أهمية الأمن الاقتصادي كما يلي:

- يعتبر الأمن الاقتصادي من المؤشرات الجوهرية لقياس مدى نجاعة عملية التنمية الاقتصادية والتطور على الصعيد الصناعي والخدماتي وكذا التجاري.
- تعزيز الأمن الاقتصادي للمتطلبات والاحتياجات الأساسية للإنسان بما يؤمن له حد أدنى من المستوى المعيشي الكريم والملائم الذي يحقق أمن اقتصادي واستقرار مجتمعي.
- تمكين الأمن الاقتصادي الأفراد من تملك الوسائل المادية التي تسمح بضمان حياة مستقرة وتبعث في نفسه الراحة والطمأنينة.
- إن الوضع الاقتصادي للأفراد يؤثر بشكل مباشر على تفكيرهم وعلى سلوكياتهم، فالفقر يوجه الفرد نحو الأفكار السلبية مثلا.

- ترسيخ فكرة الانتماء للوطن، ذلك لأن تجسيد الأمن الإنساني يبنى وفق مشاركة الجميع أفرادا وجماعات وحكاما وذلك عن طريق وضع برامج تنموية تسعى لتحقيق استقرار اقتصادي (القمصان، 2022، الصفحات 112 - 113).

2.3.2 أهداف الأمن الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي مكانة هامة في تنمية الفرد وتحقيق أمنه الإنساني وذلك بخلق أساليب إنتاجية حديثة تعمل على رفع مستويات الإنتاج وتزيد في رأس المال، وتتوجه بالفرد نحو الأحسن، وذلك لتحقيق عدة أهداف (ليمان، 2022، صفحة 28).

حيث أن مستويات النمو الاقتصادي خاصة طويل الأجل يجب أن تستند أساسا إلى مستويات التقدم في المجال التقني دون الإغفال بالقول أنها تتأثر بعدة متغيرات وعوامل منها السياسية والمؤسسية والبيئية كما يلي (زحلان و وآخرون، 2013، صفحة 27):

- **العوامل أو المتغيرات السياسية:**

وهي تلك المتغيرات المرتبطة بمدى سيادة حكم القانون وضمان احترام الحقوق السياسية وكذا الحريات العامة، بالإضافة إلى المتغيرات المرتبطة بنظام الحكم كالثورات.

- **العوامل أو المتغيرات الاقتصادية:**

يدخل في نطاقها كل ما يتعلق بارتفاع معدلات سعر الصرف الحقيقي وعدم استقراره وكذا فتح المجال للاستثمارات وفتح الأسواق للتجارة الخارجية، وبصفة عامة فتح الاقتصاد على العالم.

- **العوامل أو المتغيرات الإقليمية الجغرافية:**

تضمن مختلف المتغيرات المتعلقة بأقاليم محددة ومدى تأثيرها على غيرها من الأقاليم.

تعتبر علاقة النمو الاقتصادي بالانتماء الجغرافي علاقة مهمة جدا، ذلك أن بداية الاقتصاد كانت بالزراعة إلى غاية الوصول إلى الاقتصاد الصناعي واقتصاد السوق في الوقت الراهن، فالتموقع الجغرافي ينعكس على مختلف النشاطات الاقتصادية وتنظيم الأسواق ووضع الخطط والبرامج التنموية، ذلك لأنه يحدد بالدرجة الأولى الموارد الاقتصادية خاصة الموارد الطبيعية كالغاز الطبيعي والنفط، وغيرها من الموارد، كما يؤثر على كيفيات استخراجها وطرق إنتاجها وتسويقها وحتى استهلاكها، لهذا يعتبر عامل من العوامل الذي يرتبط به قوة أو ضعف النشاط الاقتصادي المؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، فالموقع الجغرافي يساهم في تبيان مميزات عمليات الإنتاج ويمكن من إجراء مقارنات بينها وبين مناطق أخرى، مما يسمح بوضع خطط واستراتيجيات اقتصادية ترتبط بطرق الاستخراج وكيفيات الإنتاج وحتى النقل إلى غاية الوصول لآليات التوزيع والاستهلاك، الأمر الذي يساعد كذلك على تحديد تكاليف العملية الاقتصادية المحققة للنمو الاقتصادي. (السامرائي، 2016، الصفحات 14 - 15)

أما بالنسبة للأمن الاقتصادي، فإن أهدافه متنوعة لتنوع حاجات الإنسان الاقتصادية، فنجد منها:

- تحقيق الأمن المالي للإنسان، ذلك أن توفر المال وحفظه وكفايته ينعكس على الاستقرار الجماعي للأفراد.
- الحد من التهديدات المترتبة عن الجرائم المنظمة والجرائم الاقتصادية والتي تؤدي إلى إفساد المجتمع وتهديد استقراره وبالتالي بأهم هدف للأمن الاقتصادي وهو تحقيق الأمن المجتمعي.
- التوجه نحو إبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بترقية وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعبر عن استقلالية القرارات السياسية وكذا القرارات الاقتصادية والذي بدوره يجسد أمن اقتصادي دائم.

- محاولة إيجاد الحلول الملائمة للأزمات الاقتصادية وكذا المالية خاصة ما تعلق منها بالتضخم والكساد التجاري وغيرها من المتغيرات التي تطرأ.
- لتحقيق أمن اقتصادي فعال لابد من إخضاع الأنشطة التجارية للرقابة والمتابعة من أجل التأكد من مدى تطبيق السياسات المفروضة من الدولة.
- وضع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية الموارد الاقتصادية خاصة من الاستغلال المفرط وغير العقلاني.
- وضع خطط وبرامج خاصة بترشيد الاستهلاك والقضاء على كل أشكال التبذير، مع الحرص على وجود مخزون من أجل ضمان حماية للأفراد في حالة الأزمات الاقتصادية (القمصان، 2022، الصفحات 110 - 111).

4.2 معوقات الأمن الاقتصادي:

إن عدم الاستقرار ينعكس على الإنسان مباشرة بحيث يولد لديه شعور بعدم الراحة والخوف، فانعدام الأمن الاقتصادي قد يترتب عن عدة عوامل تهدد تجسيده في الدولة، وبالتالي تؤثر على الأمن بصفة عامة وعلى الأمن الإنساني خاصة، ومن بين هذه المعوقات والتهديدات، نجد:

1.4.2 عدم قدرة الإنسان على تلبية حاجياته الأساسية:

يعتبر الفقر أشد المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الاقتصادي كونه يسبب حرمانا ماديا للمتطلبات الرئيسية للحياة كالغذاء واللباس والسكن والرعاية الصحية وينعكس هذا الأمر ببروز ظواهر مختلفة في المجتمع منها الجوع وكذا التشرد، كما يؤثر على الأسرة والمجتمع حيث ينتج عنه عجز اجتماعي مما يفتح المجال لتنامي ظواهر وآفات سلبية كالجريمة مثلا، فالفقر من أشد المعوقات تهديدا للأمن الاقتصادي لما قد يرتبه من فوضى وجرائم وتفشي الأوبئة والأمراض وبالتالي عدم استقرار في عدة مجالات منها المجال الاقتصادي.

فمتى نقصت قدرة الفرد على تلبية حاجياته ومتطلباته الأساسية وأصبح غير قادر على توفير اللازمة له، فإن ذلك من أشد معوقات تحقيق الأمن الاقتصادي (Donaldson، Martin Suchta، و Stewart I. Donaldson، 2025، الصفحات 2 - 4).

2.4.2 عدم توفر العمل للفرد بصفة دائمة:

يعتبر العمل الآلية الفعالة والأكثر نجاعة في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الأمن الاقتصادي المستمر والمستدام كونه المصدر الرئيسي لتمكين الفرد من تلبية مختلف متطلبات حياته، لذلك يشكل العمل بصفة دائمة أهم مقومات استقرار الأمن الاقتصادي، لأن انعدام فرص العمل أو قلتها أو حتى عدم ديمومتها ينعكس على الفرد والجماعة، ذلك أن الإنسان البطال الذي يبقى بدون عمل ينمو لديه نوع من عدم الاستقرار والعدوانية مما يضطره للبحث عن أية وسيلة للوصول على الموارد وتلبية احتياجاته بما في ذلك الوسائل غير المشروعة مما ينعكس سلبا على الأمن ومدى تحقيقه (القمصان، 2022، صفحة 116).

ذلك أن عدم استقرار الإنسان في شغله أو نقص فرص نموه المهني يؤدي لا محالة إلى تصدع أو حتى انعدام الأمن الوظيفي مما يؤثر سلبا وبصفة مباشرة على الأمن الاقتصادي للفرد. (Donaldson، Martin Suchta، و Stewart I. Donaldson، 2025، الصفحات 2 - 4).

3.4.2 عدم القدرة على التخطيط المستقبلي:

يعتبر عدم قدرة الإنسان على وضع مخططات طويلة أو متوسطة الأجل من أجل تسيير موارده وتحقيق أهدافه المالية وضبط خطط مستقبلية كشراء عقار أو الدخول في مشروع أو الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة ومتنوعة من المعوقات التي تعرقل تحقق الأمن الاقتصادي بما في ذلك غياب الاحتياط المالي لعدم توفر مدخرات أو مصادر بغرض الاحتياط لاستعمالها في

الحالات الطارئة وغير المتوقعة كدفع تكاليف الأمراض والإيواء وتبعات بعض الكوارث الطبيعية. كما يعتبر غياب استراتيجية خاصة بالتأمين لحماية الفرد من المخاطر الاقتصادية وانعدام برامج تدعمه في حالات الأزمات من المعوقات التي ترتب عدم استقرار أمنه الاقتصادي (Donaldson، Martin Suchta، و Stewart I. Donaldson، 2025، الصفحات 2 - 4).

3. وسائل تحقيق الأمن الاقتصادي لتكريس الأمن الإنساني:

لا شك بأن تكريس الأمن الاقتصادي لا يكون إلا بتبني عدة سياسات واستراتيجيات تساير السياسات السارية في العالم والمتعلقة خاصة بالمجال الاقتصادي ومسائل التجارة الدولية، ولعل أهم هذه الوسائل هو "التنويع".

1.3 تبني استراتيجية التنويع:

لتحقيق أعلى مستويات للنمو الاقتصادي لابد من اتباع خطط واستراتيجيات معينة، إذ لا يكفي أن تكون دولة نفطية مثلا ليعتبر مؤشر على تحقيق نمو اقتصادي عالي، لأنها في الحقيقة اقتصاديات ريعية ترتكز أساسا على استخراج الثروات الطبيعية ومن ثمة استهلاكها دون التنويع في مصادر الدخل والرزق، وهو ما يعتبر من أكبر الإشكاليات التنموية التي يجب إيجاد سريعة وناجعة لها (البريدي، 2015، صفحة 194).

لذلك فإن تبني سياسة التنويع الاقتصادي تتأثر أساسا بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في كل دولة، ذلك أنه لكل دولة معدل معين من الإنتاج والخدمات وحركات التبادل التجاري الداخلية والخارجية. فكلما زاد هذا المعدل كلما ارتفع التنويع الاقتصادي وبالتالي تعزيز الأمن الاقتصادي خاصة في الدولة النامية ذات نسبة دخل منخفضة (فلاحي، 2019، صفحة 141).

توجد عدة تعاريف تحدد مدلول التنويع الاقتصادي منها من اعتبر التنويع عبار عن آلية أو وسيلة تسعى إلى التوسيع في مجال هياكل الإنتاج والعمل على إيجاد مصادر جديدة للدخل وذلك للحد من الاعتماد الكامل على مداخيل قطاع واحد فقط في مجال النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيسمح بفتح المجال لقطاعات جديدة ذات كفاءة ولها قدرة على خلق أكبر لفرص العمل من أجل رفع الإنتاجية خاصة بالنسبة لليد العاملة الوطنية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد (ثابت اسماعيل و سعودي، 2024، صفحة 958).

من جهته فإن الأمن الاقتصادي يساعد على تحقيق تنويع اقتصادي للسلع والخدمات الموجهة للتصدير من طرف أي دولة (عدم الاعتماد على سلعة أو خدمة واحدة) كما يعزز قدرة هذه الدولة على تذليل الصعوبات والتحديات الخارجية في تبادلاتها التجارية التي تواجهها حتى تضمن عدم تبعيتها اقتصاديا لدولة أخرى، كالرسوم والشروط الجمركية والضريبية ومدى قدرة تنافسية جودة وأسعار سلعها وخدماتها المتعددة والمتنوعة (فلاحي، 2019، الصفحات 141 - 142).

إن التنوع لا يكون إلا بالسعي لتحسين وترقية الإنتاج وزيادته وضمان جودته والاعتماد على آليات السوق لرفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما ينعكس إيجابا على الأمن الاقتصادي للإنسان (ليمان، 2022، صفحة 29).

رغم اعتبار التنويع في الصادرات من أهم العناصر التي لا يمكن تجاوزها في إطار تحقيق ديناميكية تنموية فعالة في المجال الاقتصادي إلا أن التنويع في السلع الموجهة داخليا تكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ما ينعكس إيجابا على حياة ورفاهية الإنسان وأمن الاقتصادي. فعدم تبعية دولة لدولة أخرى من خلال تبنيها لاستراتيجية التنويع ينعكس إيجابا على الأمن الاقتصادي خاصة على مستوى أسعار السلع والخدمات، جودتها، توفرها وتوفير مناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة والفقر (فلاحي، 2019، صفحة 143).

بناءا على ما سبق، يتضح أن للتنويع الاقتصادي أهمية بالغة تنعكس إيجابا على اقتصاد الدولة وتتجلى أساسا هذه الأهمية فيما يلي (عثمانية و خذيري، 2022، صفحة 66):

- حماية التنويع الاقتصادي لاقتصاد الدولة من التهديدات الخارجية خاصة ما تعلق منها بعدم استقرار الأسعار.
- إن التنويع الاقتصادي يرتب معدلات مرتفعة للإنتاج ويفتح المجال لرفع مناصب العمل وبالتالي زيادة نسبة الأرباح والاستقرار المالي.
- إسهام التنويع في رفع القيمة المضافة المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- يساعد التنويع في إرساء قواعد نمو اقتصادي سليم وناجع.
- يساعد التنويع الاقتصادي على تكريس قواعد الاقتصاد المستدام من خلال توفير حاجيات الأجيال الحالية وتمكين الأجيال المستقبلية من تلبية متطلباتها.
- فتح التنويع الاقتصادي المجال للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي خاصة إذا تعددت الاستثمارات في مجالات اقتصادية كثيرة ومتنوعة.

إن الأمن الإنساني حسب اتفاق معظم التعاريف الدولية هو أولا تحرر الإنسان من الخوف وبإسقاط هذا التعريف على الأمن الاقتصادي، فإن التنويع في صناعة وإنتاج السلع بما يحقق جودتها، حداثتها وتنافسيتها، يضمن للإنسان التحرر من خوف الولوج إلى الأسواق الدولية وما فيها من مخاطر متعلقة بتقلبات أسعارها وممارسة بعض الدول للقيود الجمركية من أجل حماية اقتصادها من المنتجات الخارجية (فلاحي، 2019، الصفحات 144 - 146).

2.3 إجراءات ووسائل تحقيق الأمن الاقتصادي:

كما سبق وأن ذكرنا، فإن الأمن الاقتصادي يجلب الاستقرار المالي ويحقق الرفاه الاجتماعي للفرد وغيابه يسبب أزمات واضطرابات تمس الفرد والمجتمع بالصفة الأولى كالحروب والنزاعات المسلحة ونقص الغذاء وعدم الشعور بالأمان، لذلك أصبحت المجتمعات الحالية تولي أهمية كبيرة لمسألة الأمن الاقتصادي، خاصة بعد تزايد المتغيرات والمستجدات العالمية وما ترتب عنها من مشكلات وكوارث منها الطبيعية ومنها غير الطبيعية، سيما ما تعلق منها بالمشكلات التي تتحدى حدود الدولة الواحدة، والتي تستدعي البحث عن حلول على مستوى عالمي، إضافة إلى ازدياد الدول التي تعاني من عدة أزمات خاصة أزمتي الماء والغذاء، الأمر الذي يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الملائمة اقتصاديا والتي تهدف أساسا لسد متطلبات وحاجات الفرد وتضمن استقراره، ومن أبرز الإجراءات المتخذة لتحقيق أمن اقتصادي تجسيدا لمتطلبات الأمن الإنساني، نجد ما يلي (القمصان، 2022، الصفحات 118 - 119):

1.2.3 ترسيخ مبدأ الوسطية والاعتدال في استغلال الثروات عند أفراد المجتمع وعند الدولة:

1.1.2.3 عند أفراد المجتمع:

يهدف هذا الإجراء والذي يتسم أكثر بجانبه الثقافي والاجتماعي إلى حث وتوعية الأفراد على اتباع سلوك الوسطية والاعتدال فيما يصدر منهم خاصة في الجانب الاستهلاكي بدون إفراط ولا تفريط، لما لهذا الاعتدال من تأثير على استقرار وتوازن الاقتصاد وبالتالي تكريس أمن اقتصادي، سيما إذا أجمع أفراد المجتمع ككل على اتباع هذا السلوك الذي يسمح بتجنب حدوث الأزمات والكوارث، فالتبذير مثلا والإسراف في الطعام أو الشرب أو استعمال الماء فيه تهديد كبير ومباشر للأمن الغذائي والأمن المائي على حد السواء، وهو ما يشكل تهديدا للأمن الإنساني.

2.1.2.3 عند الدولة:

إن الثقافة الاقتصادية الغالبة في العالم وفي كل الدول سواءا كانت دولا متقدمة أو دولا نامية تقوم على اعتبار الموارد الطبيعية موارد دائمة وغير منتهية في الطبيعة، لذلك شاع استهلاك هذه المواد واستغلالها بشكل غير عقلاني وفيه نوع من التبذير والإهدار، الأمر الذي عرقل من النمو الاقتصادي وأدى إلى ظهور عدة مشاكل على المستوى الاقتصادي، لأن التفكير القائم والسائد الذي يعتبر تحقيق الأرباح العالية معيارا يحدد تحقق النمو الاقتصادي هو تفكير في الحقيقة غير صائب، والواقع يؤكد ذلك، حيث أن الكثير من دول العالم تحقق أرباحا عالية من مداخيل الموارد الطبيعية لكنها دولا في الحقيقة لا تزال تعرف عدة صعوبات وأزمات اقتصادية وحتى اجتماعية، كوجود الطبقية الاجتماعية والاقتصادية والتضخم وتسجيل عجز كبير على المستوى التجاري، وما يترتب عن ذلك من جوع وفقر ونقص للعمل وانتشار للبطالة وغيرها، لذلك مثل هذه الاعتقادات الاقتصادية الرائجة كانت الدافع لبروز الكثير من المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يجب إعادة تكييفها والنظر فيها من أجل تحقيق نمو اقتصادي وسليم (غنيم و أبو زنط، 2014، الصفحات 56 - 58).

2.2.3 تعزيز روابط التكافل الاجتماعي:

إن مساعدة الغير والإنفاق بشكل تطوعي يدخل في أعلى مراتب التكافل في المجتمع، ويدخل في هذا الإطار الأنظمة التي تصنعها الدول من أجل مساعدة أفراد مجتمعها كالتأمينات الاجتماعية والإعانات الممنوحة من الدولة لزيادة الشعور بالاستقرار والطمأنينة وتحقيق أمن اجتماعي (القمصان، 2022، صفحة 119).

3.2.3 القضاء على كل أشكال البطالة والتسول:

إن زيادة نسب السكان العاملين والناشطين في المجال الاقتصادي يعكس مدى تحقق الأمن الاقتصادي في الدولة على وجه الخصوص، وذلك لاعتبار العمل والشغل من أهم مصادر تلبية حاجيات الإنسان الأساسية، وهو الوسيلة التي تحقق للإنسان نقلة فعلية في حياته من حياة العوز والحاجة **والحرمان** إلى حياة الاستقرار والرفاه والطمأنينة والاكتفاء، لذلك تُصنف المجتمعات التي ترتفع فيها نسب البطالة وغير النشطين في المجال الاقتصادي بأنها مجتمعات غير نامية وغير منتجة ومتأخرة (القمصان، 2022، صفحة 121).

4.2.3 إرساء قواعد الأمن الاجتماعي:

إن الأمن الاجتماعي باعتباره تمكن الفرد من العيش حياة اجتماعية تتسم بالأمن والاستقرار والطمأنينة على نفسه وماله ورزقه والمكان الذي يعيش فيه هو وأفراد أسرته، فالأمن الاجتماعي يعتبر من أهم مقومات تحقيق الأمن الاقتصادي (السميع، 2009، صفحة 19).

فبتحقق الأمن الاجتماعي، يتطور النظام الاقتصادي ويزدهر، وتتزايد معدلات النشاطات الاقتصادية وترتفع نسبة الاستثمارات مما يزيد من القوة الاقتصادية ويحقق الأمن الاقتصادي.

أما في حالة عدم الاستقرار على الصعيد الاجتماعي وكذا السياسي وما ينجر عنه من حدوث نزاعات وصراعات أمنية، فإن التأثير يكون مباشرا على الأمن الاقتصادي كالمساس بالبنية التحتية من طرق وموانئ مثلا، وكذا عدم استقرار المعاملات والتدابير الاقتصادية مما يؤدي إلى فقد الأمن الاقتصادي (القمصان، 2022، صفحة 122).

5.2.3 فرض رقابة على الاقتصاد:

إن فرض الرقابة على الاقتصاد يتجسد من خلال مراقبة النشاط الاقتصادي ومدى تماشيه مع البرامج والاستراتيجيات المسطرة، وذلك بهدف كشف النواقص وتكملتها، بالإضافة لمتابعة دقيقة لميزان الصادرات والواردات من أجل تجنب هدر

الثروات والاستغلال غير العقلاني لها، ويكون بداية ذلك بسن قوانين وتشريعات تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادي وتحد من التهديدات والصدمات في المجال الاقتصادي (القمصان، 2022).

4. تحليل النتائج:

بعد دراستنا لبحثنا هذا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأمن الاقتصادي يشكل آلية فعالة لتحقيق الأمن الإنساني، فلا يمكن تجسيد أمن إنساني دون إرساء قواعد وآليات ومقومات الأمن الاقتصادي والتي أصبح تجسيدها على أرض الواقع من مسؤولية الدولة والمجتمع الدولي على حد سواء بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية.

فإرساء اقتصاد قوي ومستدام محوره وهدفه الأساسي الإنسان ليس غاية في حد ذاتها من أجل تقوية الدولة فقط بل لتحقيق رفاهية واستقرار وأمن الإنسان، إذ أن الأمن الاقتصادي لم يعد فقط يهتم بالجوانب الاقتصادية المادية البحتة، بل أصبح يستلزم الاهتمام بالأمن البيئي والاجتماعي وغذائي والصحي والوظيفي والتعليمي وتنويع مصادر الدخل والادخار وغيرها من أجل تحقيق جودة أكبر للحياة الإنسانية **QoL**.

في هذا الصدد فإن كل من الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني مفهومين يكملان بعضهما البعض لتقاسمهما غرض واحد ألا وهو تحقيق رفاهية وأمن الإنسان، إن هذين المفهومين لهما بعدين عالمين غير قابلين للتجزئة أو الفصل بينهما. لذا فتحقيق الأمن الإنساني لا يكون بدون أمن اقتصادي قوي ومستدام وكذلك من جهته فإن الأمن الاقتصادي لا يمكن تجسيده بمعزل على الجوانب الحياتية الأخرى للإنسان من اجتماعية، سياسية، ثقافية، مالية، وظيفية، بيئية وغيرها.

فالأمن الاقتصادي يتحقق من خلال زيادة الموارد واستقرار المعاملات الاقتصادية وتوفر الأصول والقدرة على تحمل تكاليف الحياة الآنية والمستقبلية من غذاء وملبس وصحة وتعليم مع إمكانية القيام بالادخار والاستثمار والتنويع الاقتصادي، فلن يتحقق هذا إلا بتوفر الأمن الإنساني خاصة الوظيفي منه والصحي والمالي

5. خاتمة:

بعد تطرقنا في بحثنا هذا للتأصيل النظري لمفهوم الأمن الاقتصادي، أهميته، عناصر إرسائه، أهدافه مع تحليل معوقاته وكيفية مجابهتها من خلال إبراز وسائل تحقيق هذا المفهوم لتكريس أمن الإنسان كمصطلح حديث الظهور والاستعمال منذ سنة 1994، نستخلص بأنه بات واضحا أن الإنسان من خلال الأمن الإنساني أصبح محورا أساسيا يتجاوز الاهتمام حدود الدولة من أجل ضمان تحرره من الخوف وضمان حياة كريمة له ومستقرة.

فلا شك أن رفاهية الإنسان تُبنى على عدة أسس من بينها أمنه الاقتصادي، حيث يرتبط هذا الأخير بالفرد بصفة خاصة من خلال التوفير والضمان له لتلبية متطلباته الأساسية مجابهة للمخاطر التي تعترض إنسانيته.

إن الإنسان أصبح يعتبر محورا أساسيا في سياسة الأمن الدولي خاصة في المجال الاقتصادي، إذ تحول الإنسان من مجرد مواطن أو فرد في دولة ما إلى فاعل رئيسي في العلاقات بين الدول على المستوى الدولي بعد أن أصبح محور اهتمام المجتمع الدولي الإنسان أكثر من الدولة ككيان (Lartigue، 2011، صفحة 99).

لاحظنا أيضا أن الأمن الاقتصادي لا يقتصر فقط على ضمان الاستقرار المادي والمالي وتجسيده بل تعداه إلى كل ما يتعلق بالأمن الوظيفي وتوفير مصادر الاحتياط واستراتيجيات التأمين في حالة الأخطار الحالية والمستقبلية على حد سواء.

إن اهتمام المجتمع الدولي بالأمن الاقتصادي أدى إلى إلزامية الدولة على تحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي لأفرادها من خلال إرساء برامج متوسطة وبعيدة المدى تقوم على تنويع Diversification إنتاجيتها وخدماتها مع ضمان جودتها وتنافسيتها في

الأسواق الداخلية والخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح لزاما للدول أن تضمن الشغل المستقر والدائم والاستثمارات من أجل تنويع مصادر الدخل لأفرادها حتى يطمئنوا على حاضرهم ومستقبلهم وهذا ما ينعكس إيجابا على أمنه الاقتصادي.

فالإنسان بطبعه اقتصادي، فهو يميل إلى تقدير ثرواته ورفع ماردہ وإنتاجيته مما يحقق رفاهيته، وعليه نستخلص بأنه لا يمكن عزل الأمن الاقتصادي عن قالبه المتمثل في الأمن الإنساني، فكلا المفهومين يكملان ويضمنان بعضهما البعض، فلا يمكن تصور أمن اقتصادي من دون أمن إنساني (اجتماعي، بيئي، وظيفي، غذائي وغيرها)، كما أنه بدون أمن اقتصادي لا يتجسد الأمن الإنساني في جميع أبعاده وعناصره الأخرى.

لذا على الدول أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل وضع سياسات تضمن الأمن الاقتصادي لجميع أفرادها حتى يتحقق الاستقرار مع الحياة الكريمة والمزدهرة للإنسان.

إن تقييم قدرة الدولة اقتصاديا على تحقيق تقدم ونمو عادلين، يقوم على مدى طاقتها لتجسيد وتحقيق سياسة الأمن الإنساني بفعالية وعدل سواءا داخليا أو خارجيا من جهة ومن جهة أخرى، على مدى استعدادها لمواجهة الأزمات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والأوبئة تحقيقا لاستدامة المكتسبات التنموية الاقتصادية وديمومتها (Lartigue، 2011، صفحة 101).

من هذه السياسيات، خلق فرص العمل المستقر والدائم لأفرادها مبنية على تكافؤ الفرص والكفاءة مما يسمح لهم بالادخار من أجل أمنهم المالي، دعم مجال التعليم والصحة، توزيع متكافئ للثروة والرفاهية وقيم العدالة مع وضع معايير وبرامج لتحقيق جودة الحياة QoL، دعم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم الاعتماد على منتوج واحد أو ريعي وذلك بتنويع إنتاجية سلعها وخدماتها خاصة في ظل انتشاء تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وما برز من خلالها خدمات جديدة وسهولة في التبادلات التجارية.

إن المقاربة النظرية للأمن الاقتصادي تقوم بصفة جوهرية على أن الجهود الأمنية يجب أن تتجه نحو أمن الإنسان وليس أمن الدولة، لذا من أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي تغيير الذهنيات والثقافات بجعل الاهتمام ينصب حول الإنسان الذي يخلق الثروات والاستقرار، فعلى الدول أن تتبنى المفهوم وتدرجه في سياساتها الأمنية الداخلية والخارجية حتى يمكنها من تحقيق قفزة اقتصادية آمنة.

فلقد بينت الأبحاث الأمنية أن الأمن الاقتصادي لا يمكن تجسيده فعليا في ظل وجود معوقات وتهديدات تتمثل خصوصا في النزاعات وعدم الاستقرار الاجتماعي وعدم تلبية الحاجات الأساسية للأفراد بصفة مستدامة ودائمة وكذا التوزيع غير العادل للثروات بين طبقات المجتمع لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وغيرها.

إن الدروس المستخلصة من التاريخ القديم والمعاصر تبين أن الأزمات التي مست الأمن الإنساني معظمها اندلعت وانتشرت عند إحساس الإنسان بخطر يهدد أمنه الاقتصادي، والعكس صحيح، فالإحساس بخطر وشيك يهدد أمن الأفراد يؤدي لا محالة إلى صراعات تهدد أمن الإنسان على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مما يضعف الدولة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

6. قائمة المراجع:

1.6 بالأجنبية:

Bruno Lartigue. .(2011) DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE ET SÉCURITÉ HUMAINE. *Éditions Choiseul | « Géoéconomie »*.

Scott I. Donaldson ،Martin Suchta و ،Stewart I. Donaldson. 16) octobre, 2025). Development and Validation of the Global Economic Security Scale. *International Journal of Applied Positive Psycholog*.

2.6 بالعربية:

أسامة السيد عبد السميع. (2009). *الأمن الاجتماعي على الإسلام – دراسة مقارنة –*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

إلهام شهرزاد روابح. (2023). *الهجرة غير الشرعية في إطار أهداف التنمية المستدامة*. الجزائر: بيت الأفكار.

أنطوان زحلان، و وآخرون. (2013). *النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادية*. لبنان: المركز العربي للأبحاص ودراسات السياسات.

أنور عبد الله ليمان. (2022). *التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع*. السودان: المكتبة الوطنية.

حبيب عبد الله محمد الرميمة. (2017). *دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي*. مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية.

حسام الدين نجاتي. (2014). *الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*. مصر: معهد التخطيط القومي.

خضرة عثمانية، و صبرينة خذيري. (2022). التنويع الاقتصادي في الدول النامية بين الواقع والتحديات – قراءة تحليلية في تجربة الدول العربية المصدرة للنفط –. *مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة*، صفحة 66.

صالح فلاحي. (2019). *المسار التنموي بين الانكسار وأمل الانتصار*. الجزائر: دار نسيبان للنشر والتوزيع.

طارق إبراهيم الدسوقي عطيه. (2015). *الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

عبد الله بن عبد الرحمان البريدي. (2015). *التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. السعودية: العبيكان للنشر.

عبد الله حسين أبو القمصان. (2022). *الأمن الاقتصادي والتنمية*. فلسطين: مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزي.

عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2014). *التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

فاطمة بكدي، و رابح حمدي باشا. (2016). *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة*. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

مجيد ملوك السامرائي. (2016). *الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

نغم هادي حسين. (2019). *علم النفس البيئي*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

نور الإسلام ثابت اسماعيل، و عبد الصمد سعودي. (2024). دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية*.